الأمم المتحدة

E/2016/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥–٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج

تقرير الأمين العام

موجز

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نقلة نوعية في ميدان التنمية والتعاون الدولي، تترتب عليها آثار تنعكس على تنفيذها وعلى تحقيق النتائج. وتشمل المبادئ الأساسية لتنفيذ الخطة مبادئ العالمية، وتكامل السياسات، وعدم إغفال أحد. ويناقش هذا التقرير، المقدم استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2015/203 ولقراري الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨، الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان البدء بشكل قوي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويؤكد التقرير الدور المحوري للمسؤولية الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة مواءمة السياسات والخطط القائمة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة مع خطة عام ٢٠٣٠ على أساس إضفاء الطابع المحلي على الأهداف والغايات، وزيادة تكامل السياسات، وتعزيز القدرات المتعلقة باتخاذ القرارات على نحو يقوم على الأدلة ويستند إلى البيانات. ويجري التشديد أيضا على تقديم الدعم التكميلي للجهود الوطنية من خلال تنشيط الشراكة العالمية، وعلى الحاجة إلى إحداث نقلات

250516 230516 16-07533 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تفضي إلى التحول، وإلى الأخذ بأساليب مبتكرة من أجل حشد وسائل التنفيذ. وسيلزم أن تكون الأمم المتحدة قدوة تحتذى عن طريق تحسين الاتساق على نطاق المنظومة وتعميم مراعاة المبادئ والأهداف التي تنص عليها خطة عام ٢٠٣٠ في السياسات والبرامج على جميع المستويات. وسوف تعزز منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مساهمتها في النهوض بالتنمية المستدامة من خلال تعزيز المعايير العالمية، وبناء قاعدة معارف مشتركة، وتقديم التوصيات على صعيد السياسات، ودعم متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على نحو متسق يشمل الجميع..

أولا - مقدمة

١ - بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ سريان أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفا، والغايات المتصلة بها، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، ستطبق الأهداف الجديدة على جميع بلدان العالم قاطبة. وسوف تقوم الحكومات، في تعاون مع الشركاء من جميع قطاعات المجتمع، بتعبئة الجهود للنهوض بالتنمية المستدامة، جنبا إلى جانب مع الجهود العالمية المبذولة من أجل بناء السلام والأمن وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٢ - وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ نقلة نوعية في ميدان التنمية والتعاون الدولي. وهي تستند إلى الخبرات المكتسبة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشدة على الحد من أوجه التفاوت وعلى الطابع المترابط للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتحدد الخطة أولويات الجهود المقرر أن تبذلها جميع الجهات الفاعلة من أجل المساهمة في إحراز التقدم من خلال الشراكات، على أساس من ترسيخ روح التضامن الدولي والتضامن فيما بين الأجيال.

٣ - وسوف تنفذ خطة عام ٢٠٣٠ وفق سياسات وخطط كل بلد في مجال التنمية المستدامة، وسيجري دعمها من خلال تنشيط الشراكة العالمية. وتشكل الخطة خريطة طريق عالمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة، تقوي دعائمها السياسات والإجراءات الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

٤ - وفي ظل تحويل الاهتمام إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، سيلزم ترجمة الإرادة والالتزام السياسيين القويين اللذين كانا وراء توافق الآراء على اعتمادها إلى إجراءات ملموسة، كما سيلزم الحفاظ على تلك الإرادة وذلك الالتزام. وينبغي أن تكون خطط التنفيذ قد بدأت بالفعل، وأن تكون مساهمات المواطنين قد أدمجت في تصميمها وتم تحديد المعالم الرئيسية التي تقيم النتائج على أساسها.

٥ - وسوف يتيح نجاح الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج فرصا عديدة للنظر في الأخذ بأدوات ونهج جديدة في تحقيق التنمية المستدامة، وإن كان ذلك سيشكل مهمة جسيمة. وتشمل هذه الفرص تعزيز الموصولية، ونشر التكنولوجيات الجديدة، وتحقيق فتوحات علمية، فضلا عن تدفق المعلومات والموارد والأفراد بصورة كبيرة. وهذه التطورات يمكن الاستفادة منها بطرق إيجابية، لكنها قد تؤدي، إذا أسيئت إدارتها، إلى تفاقم التحديات وإضعاف التنفيذ.

٦ - وتجري عملية التنفيذ في ظل سياق دولي متزايد التعقيد تحدد ملامحه عدة اتجاهات تتطلب استجابات نظامية. ففيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، يجد واضعو السياسات أن عليهم تحفيز الاستثمار وإنعاش النمو العالمي في مواجهة استمرار الشكوك على صعيد الاقتصاد الكلي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وبطء النمو التجاري، وركود الاستثمار، والتباطؤ في نمو الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات النامية إلى تعثر خطى القضاء على الفقر.

٧ - وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، كان التقدم المحرز متفاوتا رغم انخفاض معدل الفقر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وتوافر فرص أفضل من أي وقت مضى للحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين مستشريا، ولا تزال هناك فجوات واسعة عبر البلدان بين أفقر الفئات وأغناها فيما يتعلق بثمار الحياة وفرصها وبين المناطق الريفية والحضرية. وتظهر تلك الفجوات المتعلقة بوتيرة التقدم العالمي بوضوح كبير في البلدان المتضررة من النزاعات أو الأزمات التي أخذت مددها تتزايد.

٨ - وفيما يتعلق بالبعد البيئي، يؤدي تضرر النظم الإيكولوجية وتغير المناخ إلى إضعاف خطى التقدم، بل وفي بعض الحالات، عكس مسارها. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن زيادة الطلب على المياه واستخدامها غير المستدام سوف يؤديان إلى عجز عالمي في المياه نسبته ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، إذا لم تتحسن إدارة النظم الإيكولوجية[(١)]. ولكن في الوقت نفسه، لم تشهد انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة على الصعيد العالمي أي نمو في عام ٢٠١٤، وذلك لأول مرة منذ ٢٠ عاما، باستثناء عام ٢٠٠٩. وهذا يعني أنه يمكن الفصل بين النمو الاقتصادي والنمو في انبعاثات الكربون ما دامت هناك سياسات مناسبة واستثمارات كافية تجري الاستفادة منها بصورة مجدية.

ثانيا - نطاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وآثارها

٩ - بالنظر إلى اتساع نطاق ومستوى المقاصد الطموحة المبينة في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن يبدأ التنفيذ على أساس متين. فسوف يكون من الصعب تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، إذا لم تتخذ إجراءات متضافرة في السنوات الأولى من خطة عام ٢٠٣٠. ولدى المواطنين في جميع أنحاء العالم آمال عريضة في هذا الشأن. وهذا ينطبق بشكل خاص على أفقر الناس وعلى من يعيشون في البلدان النامية،

(١) Water Resources Group, *Charting our Water Future: Economic Frameworks to Inform Decision-Making* (2009).

ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك في البلدان المتأثرة بالتراعات، والبلدان الخارجة من التراعات، التي يمثل لها النجاح في هذا الصدد مسألة في غاية الأهمية.

١٠ - والقصد من أهداف التنمية المستدامة هو التصرف في الأعمال التي لم تنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتوسيع مفهوم التنمية. وللتحولات المؤسسية والسياساتية الرئيسية أهمية حاسمة بالنسبة لتلبية أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون للمبادئ التوجيهية الرئيسية المتمثلة في مبادئ العالمية وتكامل السياسات وعدم إغفال أحد آثار كبيرة بالنسبة لعمل جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة التفكير بشكل ابتكاري في كيفية عمل تلك الجهات ومن سيشاركها في ذلك العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ألف - عدم إغفال أحد

١١ - من الدروس الرئيسية المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون القضاء على الفقر بجميع أبعاده. كذلك كان من بين التحديات التي صودفت تغير ملامح الفقر وتفاقم انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وكان السبيل إلى مواجهة هذه التحديات في خطة عام ٢٠٣٠ هو إلزام الدول بوضع نهاية ''لطغيان'' الفقر، وعدم إغفال أحد في هذه العملية، والسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. وتؤكد الخطة أيضا على أهمية العدل بين الأجيال عن طريق إعطاء أولوية لحماية الكوكب تحقيقا لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

١٢ - ومن المفترض في فكرة الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب أن يكون قد تم تحديد هؤلاء الأفراد وأن تكون التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهونها مفهومة وتجري مراعاتها في استراتيجيات بناء القدرة على التكيف. ويضع هذا النهج الإنمائية التقليدية على المحك، ويوجد طلبا جديدا كبيرا على القدرات المتعلقة بتوليد البيانات وإدارتها.

١٣ - ويمثل الفقر أبرز تعبير عن الضعف، وهو العقبة الرئيسية التي تعوق الحد من التفاوت في النتائج والفرص والقدرات. فحياة الأشد فقرا وسبل عيشهم هي الأكثر عرضة للصدمات القصيرة الأجل، التي تؤثر على سبل كسب العيش والرفاه. ونتيجة لذلك، فإن الأشخاص الأشد فقرا يعتمدون على كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية للتعامل مع الأزمات.

١٤ - وسوف يتطلب تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، تركيزا على التفاوتات الهيكلية التي تحدد مستويات الفقر والضعف داخل المجتمعات. ويلزم تصميم سياسات تعالج الجوانب المتعددة الأبعاد لانعدام المساواة، ويجب أيضا أن تراعي تلك السياسات أوجه الضعف التي تتسبب فيها العوامل البيئية، بما في ذلك القابلية للتأثر بالمناخ، وإمكانية أن تزيد تلك العوامل من تفاقم التفاوتات. ويتطلب هذا الأخذ بأساليب أكثر ابتكارا من أجل الوصول إلى الفئات المهمشة، وهو ما يسهله تبادل المعارف والمعلومات بين الدول والشركاء.

١٥ - وستتطلب التفاوتات فيما بين البلدان مشاركة فعالة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتضررة من النزاعات، والبلدان الخارجة من النزاعات. ففي تلك البلدان، يمكن أن تكون الحواجز التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الأعلى من نوعها.

١٦ - وقد أظهر تحليل أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا سيتطلب معدلا للتحول الهيكلي يضاهي المعدل الموجود في البلدان النامية التي أحرزت أكبر قدر من النجاح الاقتصادي في السنوات الأخيرة، كما سيتطلب معدلات للحد من الفقر أسرع حتى من المعدلات التي تشهدها الصين. وسيلزم في أشد البلدان فقرا أن تزداد الجهود الوطنية بصورة كبيرة في مجالات مثل التعليم الثانوي وإمدادات الكهرباء والمرافق الصحية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٣٠. ولن يمكن تحقيق هذا التحول في البلدان الأكثر تخلفا عن الركب بدون المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الإنمائي والشراكات الاستراتيجية في القطاعات الرئيسية.

١٧ - ويمكن الاستفادة في الجهود المبذولة من أجل عدم إغفال أحد من الأطر القائمة على النتائج التي تقيس نتائج سياسات التنمية المستدامة وما يترتب عليها من آثار على صعيد مختلف الفئات. وتضمن هذه الأطر إدماج المعلومات التي تلزم بشدة لاتخاذ القرارات وتصحيح المسار في السياسات والبرامج التي يجري وضعها. ولكي يكون قياس النتائج فعالا، يلزم أن يتجاوز ذلك القياس المتوسطات القائمة، من خلال دراسة المقاييس المتعددة الأبعاد للفقر والحرمان. وتشمل الوسائل الأساسية للقيام بذلك تحسين البيانات المصنفة، والارتقاء بالقاعدة المعرفية المتوافرة بشأن أثر أشكال التمييز المتعددة على حقوق مختلف الفئات، وتوافر الاستجابات المناسبة من خلال القوانين والسياسات والبرامج، وتعزيز التغيير في المواقف الاجتماعية.

باء - الأخذ بمبدأ العالمية

١٨ - يشكل الطابع العالمي واحدا من جوانب خطة عام ٢٠٣٠ المفضية إلى أكبر قدر من التحول، فهو يؤدي إلى توزيع المسؤولية عن تحقيق النتائج بين جميع البلدان. وفي هذا التزام بالمبدأ الذي تأسست عليه الأمم المتحدة المتمثل في وجوب أن تتعاون البلدان كشركاء متساوين في السعي إلى تحقيق التنمية والسلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان.

١٩ - وسيلزم لأصحاب المصلحة، سواء من الدول أو من غير الدول، الاعتراف بالترابط المتزايد فيما بين الإجراءات التي تتخذها بشأن التنمية المستدامة وما يترتب عليها من آثار. كذلك سيلزم أن تصمم السياسات الوطنية خصيصا من أجل التغلب على المعوقات المحددة وتعزيز أوجه التآزر في سياق كل بلد على حدة. وينبغي للدول أيضا أن تقلل إلى أدنى حد من الآثار غير المقصودة للخيارات السياساتية على البلدان الأخرى وأن تسعى إلى تحديد أوجه التآزر الإيجابية داخل البلدان والمناطق، وكذلك على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة إعانات استخدام الوقود الأحفوري ما قدره ٤٩٣ بليون دولار على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٤، وهو أكثر من أربعة أضعاف قيمة الإعانات العالمية الموجهة إلى الطاقة المتجددة، وهو ما شجع على تطوير أشكال الطاقة الشديدة الاعتماد على الكربون وساهم في تغير المناخ وتدهور البيئة[٢].

٢٠ - وللبلدان المتقدمة النمو دور هام تؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. فهي ملتزمة، مثلها مثل غيرها من البلدان، بالسعي إلى تحقيق الأهداف، ويُنتظر منها أن تأخذ بزمام المبادرة في بعض مجالات التنفيذ الرئيسية، مثل كفالة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢١ - وستحتاج البلدان المتقدمة النمو أيضاً إلى تعزيز الاتساق في سياساتها المتعلقة بالتنفيذ. وقد قطع البعض منها أشواطاً هامة في التحضير للآثار التي ستترتب على خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بسياساتها المحلية. وسيتطلب اتساق السياسات أيضاً تعزيز الضمانات المتصلة بعدم إضرار السياسات الوطنية والدولية بتقدم التنمية المستدامة. ويمكن للبلدان المتقدمة النمو، من خلال العمل بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، أن تدعم الشراكة العالمية من خلال كفالة أن تُوَجَّه جهود التنفيذ بصفة خاصة صوب التحديات العالمية والوطنية المعقدة.

(٢) International Energy Agency (2014) World Energy Outlook.

٢٢ - ويشكل اتساق السياسات أمراً بالغ الأهمية أيضاً في الاستفادة من أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني وبين الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي اعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فكلها عناصر مترابطة بقوة لكون الإجراءات المتخذة لتفادي تغير المناخ تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهناك أيضاً فرصة للاستفادة من السياسات والاستثمارات التي يعزز بعضها بعضاً في مجالات الطاقة والنقل والهياكل الأساسية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك من خلال التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، وكذلك الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبناء القدرة على الصمود.

جيم - تعزيز تكامل السياسات

٢٣ - يجري التشديد في خطة عام ٢٠٣٠ على الطبيعة الشاملة والهيكلية للتحديات والفرص التي ينطوي عليها تحقيق مستوى أعلى وأكثر تعقيداً من التكامل. ففي خطة عام ٢٠٣٠، يمثل التكامل أحد المبادئ الأساسية في عملية التنفيذ. فهو يقع في صميم مفهوم التنمية المستدامة، الذي يفترض أن الإجراءات المتبعة في مختلف القطاعات يمكن أن يعزز بعضها البعض عوضاً عن أن تكون قائمة بذاتها، بل وتنافسية في واقع الأمر. ولكن، من حيث الممارسة العملية، لا يقدم تكامل السياسات دائماً خيارات واضحة لواضعي السياسات.

٢٤ - فعلى سبيل المثال، يهدد تغير المناخ النظم الإيكولوجية وسبل العيش التي توفرها، وكذلك مستوى الإنتاج الغذائي من الزراعة ومدى استقراره. ويشكل ذلك تحدياً كبيراً فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالقضاء على الجوع والفقر، لأن الفقراء يعتمدون اعتماداً كبيراً على النظم الإيكولوجية والزراعة، وبالتالي فإنهم عرضة للتأثر على نحو شديد بتغير المناخ. وهناك حاجة إلى التصدي لتلك التحديات بشكل متزامن، وهو ما يتطلب تركيزاً على النتائج الطويلة الأجل وعلى تنسيق العمل تنسيقاً جيداً على نطاق مجالات متعددة في السياسات العامة.

٢٥ - ويمكن القول إن الآليات والمنهجيات المتعلقة بتكامل السياسات لم تواكب التفكير الحالي بشأن تكامل السياسات. وينطبق ذلك على جميع البلدان، وهو يشكل تحدياً بوجه خاص في البلدان النامية ذات القدرات المحدودة. وكان أداء البلدان الأفريقية جيداً فيما يتعلق بتعميم الأهداف الإنمائية للألفية في أُطرها الخاصة بالتخطيط الإنمائي، ولكنها واجهت تحديات في استغلال أوجه التآزر القائمة على نطاق تلك الأهداف والغايات المتصلة بها.

وهذا يعكس في جزء منه التحدي المتعلق بتكامل السياسات على صعيد العالم، بل ويعكس أيضاً أهمية القدرة التقنية على تحليل أوجه الترابط بين القطاعات الإنمائية[٣]. وفي نفس الوقت، هناك العديد من البلدان التي تحرز تقدماً في تكامل السياسات في أفريقيا وفي أماكن أخرى من خلال العمل على اعتماد نُهج مترابطة إزاء قضايا من قبيل المياه والطاقة والأغذية.

٢٦ - ويتطلب تكامل السياسات وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وقادرة على التكيف، كما يتطلب التنسيق فيما بين الوزارات والقطاعات. وستقوم بلدان من مختلف درجات الطيف الإنمائي بإنشاء آليات مؤسسية جديدة أو إصلاح ما لديها من آليات لكي تدعم الأخذ بنهج أكثر تكاملاً في عمليات التنفيذ، بل وتعكف بعض تلك البلدان على ذلك بالفعل. وهناك حاجة في كل مكان إلى اتخاذ إجراءات تكفل استجابة المؤسسات العامة إلى احتياجات المواطنين وتتسم بشفافيتها وقابليتها للمساءلة وخلوها من الفساد.

٢٧ - وقد أظهرت التجارب المكتسبة فيما يتصل بتنفيذ سياسات التنمية المستدامة الوطنية المزايا ومكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها عند العمل بأسلوب متكامل فيما بين القطاعات المختلفة وعند اعتماد عملية للتخطيط الإنمائي. ويمكن لتكامل السياسات أن يكفل أيضاً المراعاة الكاملة للمسائل الشاملة التي غالباً ما لا يكون لها مؤسسة مستضيفة، من قبيل المساواة بين الجنسين والصمود في وجه مخاطر الكوارث.

٢٨ - وهناك أمثلة إيجابية من بلدان استخدمت لتحقيق التنمية الإنمائية نُهجاً متكاملة وترتيبات مؤسسية مناظرة لها. وهناك آليات وأدوات مختلفة لتيسير تكامل السياسيات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أنشأ أكثر من ١٠٠ بلد مجلساً وطنياً معنياً بالتنمية المستدامة بعد مؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في عام ١٩٩٢، وهي مجالس يمكن تعزيزها والاستفادة منها في التنسيق الوطني وفي تحقيق التكامل فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٢٩ - وانبثقت أيضاً ممارسات جيدة من الجهود المبكرة التي بذلتها بعض البلدان من أجل المواءمة بين الجهود المبذولة على الصعيد الوطني بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل إنشاء أفرقة مشتركة بين الوزارات وبين الوكالات أو إنشاء آليات للرقابة ضمن مكتب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء. وهناك سمة مشتركة بين هذه الأمثلة تتمثل في وجود بيئة تمكينية واسعة داخل المؤسسات العامة تُشجع على تكامل السياسات فيما بين شركاء

(٣) Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank and United Nations Development Programme, MDG Report 2015: Lessons Learned in Implementing the MDGs (2015).

التنفيذ. وهذا يُيسر التكامل في التخطيط والتنفيذ والرصد، ويسمح بتحقيق الأهداف وتخفيض التكاليف وزيادة الفعالية.

ثالثا — الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج على الصعيد الوطني

٣٠ - سوف يجري تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها على الصعيد القطري، على أن تكمل ذلك الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيتعين على البلدان أن تستعرض السياسات والخطط والترتيبات المؤسسية من أجل تحديد الثغرات الموجودة بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها، من جهة، ووسائل التنفيذ المتاحة على الصعيد الوطني، من جهة أخرى. ينبغي أن يُخصَص للثغرات الأوسع نطاقا والأصعب في التغلب عليها قدرا أكبر من الشراكات الفعالة ومن التعاون الإنمائي. وقد شددت الدول الأعضاء أيضاً على الطابع غير القابل للتجزئة لخطة عام ٢٠٣٠، فتقوم بعض البلدان بتنفيذ الخطة بصورة شاملة، عوض انتقاء واختيار الأهداف والغايات التي ترغب في تحقيقها، مع مراعاة احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

٣١ - وقد أحرزت البلدان النامية شوطاً جيداً في عملية التنفيذ، أذ أن لدى العديد منها بالفعل سياسات وممارسات متطورة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. واعترافاً بالطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، شرعت بعض البلدان المتقدمة النمو في استعراض الاستراتيجيات وتكييف مؤسساتها. وستوفر الاستعراضات الطوعية الوطنية التي ستجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فرصة هامة للبلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، للإبلاغ عما قامت به لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية، وتشاطر الدروس المستفادة من جهود التنفيذ المبكرة.

ألف - تحديد السياسات والخطط الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٣٢ - تعمل البلدان حالياً على وضع خطط استجابة وطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أجل ضمان الاتساق وتجنب الازدواجية أو التجزؤ، يُنتظر من هذه البلدان أن تعتمد على الاستراتيجيات الإنمائية القائمة وأن تُدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والبرامج. وسيكون من المفيد كخطوة أولى أن تجري البلدان تقييماً لمدى تواؤم الخطط الإنمائية والاستراتيجيات القطاعية الوطنية والمحلية مع خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي القيام بذلك وفقاً لمحتوى الأهداف ومستوى الطموح في تحقيقها، وذلك من أجل وضع الأساس لعملية تكييف

الإجراءات الوطنية، حسب الاقتضاء، بطرق تلبي الأولويات الإنمائية الوطنية والالتزامات العالمية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن لعملية التحديد أن تؤدي أيضاً إلى وضع خطوط أساس وطنية وإلى تحليل الثغرات، وهو أمر سيكون حاسماً في كفالة المتابعة والاستعراض الفعّالين للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف على الصعيد الوطني.

٣٣ - وستتيح عملية التكييف للبلدان تحديد النهج المناسب لتنفيذ خطة إنمائية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وفي نفس الوقت الاستفادة من خبراتها وأطر سياساتها العامة لتحقيق التكامل بين المبادئ والغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون التركيز عموماً على الاستفادة من الأطر القائمة وتكييفها وتعزيزها. وهذا من شأنه أن يستوعب التقدم الهائل الذي أحرز في العديد من البلدان النامية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - وهناك أيضاً إمكانية لأن يغري اتساع نطاق الالتزامات المعلنة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ البلدان بأن تكتفي في البداية بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأقرب أو الأسهل منالا. وفي حين أن هذا النهج لا ينبغي تجاهله كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً لتحقيق جميع الأهداف، فإنه يُعرض بعض البلدان إلى خطر أن توَّجه الإجراءات المتصلة بالأهداف إلى المجموعات السكانية التي تتجاوب بسرعة مع التدخلات، الأمر الذي قد يثير مسائل تتعلق بالإنصاف. وسيتعين بذل جهود خاصةٍ في المجالات التي يحتمل بغير ذلك أن يتم تجاوزها لأسباب قد تشمل التكلفة ومستوى التعقيد وغير ذلك من العوامل، لكفالة تعبئة ما يتناسب مع ذلك من موارد بشرية ومؤسسية ومالية وغيرها في سبيل تحقيق الأهداف.

٣٥ - وبالنظر إلى أن الأولويات قد تختلف على الصُعد الوطني ودون الوطني والمحلي، سيكون من المهم بالنسبة للبلدان أن تستمر في إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في ترجمة التزامات خطة عام ٢٠٣٠ إلى حوارات وطنية ودون وطنية بشأن السياسات العامة وإلى تشريعات وقرارات متعلقة بالميزانيات. وينبغي أن يكون التركيز على التعريف بأهداف التنمية المستدامة وعلى التوعية بالطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ من أجل كفالة الفهم الكامل والأخذ بزمام الأمور لدى كافة الجهات الفاعلة. ويمكن لاتباع نهج منطلق من القاعدة في التنفيذ على الصعيد الوطني أن يساعد على ترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى خطط إنمائية محلية ووطنية وعلى تنسيق إجراءات التنمية المحلية فيما بين الشركاء الإنمائيين في القطاعين العام والخاص. ويمكن لهذا النهج أن يراعي أيضاً أوجه اللامساواة الهيكلية والاختلافات الثقافية وغيرها من أشكال التفاوت المحلي التي يمكن أن تشكل تحديات للتخطيط والتنفيذ الشاملين للجميع.

٣٦ - ومن الممكن، من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميون والمجتمع المدني والبرلمانيون والمواطنون، على مدى جميع مراحل دورة السياسة العامة، أن تقوم عملية التنفيذ على أساس الواقع الذي يعيشه السكان. وبهذه الطريقة، يمكن للتطلعات المشتركة على الصعيد العالمي أن توجه عملية وضع سياسات مستنيرة وقرارات واعية فيما يتعلق بالميزانيات، بالإضافة إلى التعاون الإنمائي الدولي. وستكون مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أكثر فعالية بكثير عند الاسترشاد فيها بإسهامات الأوساط الأكاديمية ومنتجي المعرفة على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الجهات الفاعلة المحلية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

باء - إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

٣٧ - هناك حاجة أيضاً إلى إضفاء الطابع المحلي داخل البلدان على الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. فقد صيغت تلك الغايات باعتبارها غايات عالمية تتحقق من خلال الأثر المشترك للتقدم المحرز في جميع البلدان، ولكنها تتسم بما يكفي من المرونة للسماح للدول بتكييفها وفق ما يخصها من أهداف ونقاط مرجعية ومؤشرات وغايات، على أساس الظروف الوطنية التي ينفرد بها كل بلد. وستحدد كل حكومة أيضاً الطريقة المناسبة لإدراج تلك الغايات في عمليات التخطيط وفي السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بوصفها خطوة حاسمة نحو تحقيق الأهداف.

٣٨ - وينبغي لعملية تحديد الأهداف الوطنية أن تستند إلى فهم سليم لأنواع الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي سبق أن وضعتها البلدان ومدى تماشيها مع الأهداف العالمية. وقد تحتاج البلدان إلى إيجاد توازن سليم بين الطموح والواقع عند وضع غاياتها الوطنية. ومن المهم للغاية أيضاً وضع إطار فعال وقابل للتحقيق لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني بشأن خطة عام ٢٠٣٠ من أجل إنجاح هذه العملية.

٣٩ - وقد وُضع إطار مؤشرات عالمية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال عملية مفتوحة وشاملة وشفافة تقودها البلدان. ووافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦ على إطار مقترح لـ ٢٣٠ مؤشرا باعتباره نقطة انطلاق عملية يمكن تنقيحها حسب الاقتضاء. والغرض من هذه المؤشرات هو المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وبالتالي، قد يلزم وضع مؤشرات إضافية، أو مختلفة في بعض الحالات، من أجل الرصد على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني. وقد وافقت الدول الأعضاء على التعامل مع المؤشرات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية باعتبارها أطرا ''حية''، رهنا بالتنقيحات التقنية.

٤٠ - وعلى الرغم من أن هذا الإطار هو قوة دفع واعدة لإضفاء الطابع المحلي على خطة عام ٢٠٣٠، أقرت الدول الأعضاء بأن تنفيذه سيتطلب قدرا كبيرا من الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في مجال إنتاج البيانات وتحليلها ونشرها في كثير من البلدان. وستتطلب هذه الجهود أيضا استثمارات كبيرة من أجل تطوير التحسينات والابتكارات اللازمة للنظم الإحصائية الوطنية وتيسيرها والحفاظ عليها.

جيم - تهيئة بيئة مؤاتية

٤١ - يمكن أحيانا أن ينظر إلى الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات المتعددة الأطراف على أنها تحد من الاستقلالية في مجال وضع السياسات الوطنية. واعترافا بهذا، تعترف خطة عام ٢٠٣٠ صراحة بالحاجة إلى الحيز السياساتي الخاص بكل بلد من البلدان من أجل ضمان التنفيذ. وينبغي أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ بمثابة إطار شامل هام للجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٢ - ونظرا للطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة والصلات التي لا تنفصم بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ستحتاج البلدان إلى الحيز السياساتي من أجل تقييم التحديات وتقييم المقايضات وأوجه التآزر في سياق أولوياتها. وينبغي فصل تحديد أولويات السياسات العامة قدر الإمكان عن أولويات الجهات المانحة، تمشيا مع مبدأ المسؤولية الوطنية في تنفيذ الأهداف.

٤٣ - ويكتسي استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة المرونة الاقتصادية المحلية أهمية بالغة في إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعند تحديد السياسات النقدية والمالية، سيتعين على جميع البلدان إيجاد توازن مناسب بين المرونة والقواعد التي تحكم الإجراءات المتخذة في تلك المجالات. وستحتاج البلدان النامية إلى تهيئة القدرات وتعزيزها من أجل تقييم أوجه التآزر والمقايضات فيما بين السياسات والأدوات المالية، واستكشاف الخيارات المتعلقة بتحسين هيكل وفعالية الإنفاق العام والاستثمار من أجل تحقيق الأهداف. ويمكن أن تشمل هذه السياسات والأدوات تعزيز المؤسسات المالية، وزيادة أوجه الكفاءة، حيثما أمكن، والسعي إلى وضع سياسات ضريبية ملائمة، واستعراض سياسات الإعانات، وتقييم احتياجات الاقتراض.

٤٤ - وينبغي أيضا العمل على تهيئة بيئة فعالة مؤاتية للتنمية المستدامة عن طريق الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ومن سمات الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات أنها تلبي الاحتياجات وتخضع للمساءلة، وتشرك الناس في عمليات تحديد الأولويات وصنع السياسات

والتنفيذ والمتابعة والاستعراض. وبإشراك الناس في تلك العمليات، يمكن للحكومات أن تكفل تحديد الاحتياجات بدقة وإيجاد الحلول لتلبيتها. ويتطلب التمكين من قيام هذه العملية توفير سبل الحصول على المعلومات وإمكانية استخدام الآليات بحيث يتمكن الناس من المشاركة بطرق عادلة وشاملة مع الحكومات والمؤسسات العامة والشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٤٥ - والحكم المتسم بالشفافية يتطلب المساءلة، وهو أمر يستلزم الرقابة الفعالة. ومن خلال وجود إطار مؤسسي مناسب لأنشطة مراجعة الحسابات العمومية يمكن ضمان أن تسهم المدخلات، مثل النفقات العامة، في النواتج المرجوة تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، ستظل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من الجهات الفاعلة المهمة في تتبع التقدم المحرز وضمان كفاءة استخدام الموارد على جميع المستويات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، رئي أن الرصد والمساءلة القائمين على المشاركة الواسعة النطاق أداتان مهمتان من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتعين أن تكون الآليات اللازمة لضمان الرصد والمساءلة القائمين على المشاركة أكثر من مجرد منابر للمناقشة؛ حيث ينبغي أيضا أن تشجع على التعلم المتبادل والتعبئة من أجل التعجيل باتخاذ الإجراءات.

٤٦ - والتأكد من إشراك جميع المواطنين، بمن فيهم من يتعرضون غالبا للتهميش، في جميع مناحي التنمية يحقق إعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم في مجال المشاركة والإدماج. ويمكن أن يوفر تيسير هذه المشاركة إحساسا بالأمل وبالحرص على تحقيق الغاية المنشودة، وأن يحشد العمل الفعال. وقد أظهر عدد من النهج المبتكرة نجاحا على الصعيد الوطني، بما في ذلك استخدام زامبيا لنظام ”M-WASH“، وهو نظام رصد وتقييم وإبلاغ على الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت يصل إلى ١,٧ مليون شخص ويركز على خدمات المياه والصرف الصحي، واستخدام تايلند لتطبيق iMonitor، الذي يتتبع ويقيم إيصال الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ويبلغ عن التمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس في أماكن العمل.

مناقشة على الإنترنت لعام ٢٠١٦ بشأن الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج
أجريت مناقشة على الإنترنت بشأن الموضوع الرئيسي لدورة المجلس لعام ٢٠١٦ واشتركت في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦. وشارك في المناقشة أكثر من ٦٠٠ ٦ خبير من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة، يمثلون ١٧٧ بلدا، بأفكارهم وتوصياتهم المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيصدر موجز كامل للمناقشة كورقة غرفة اجتماعات تعرض في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تناولتها المناقشة:

- النطاق والتداعيات. أبرز العديد من المساهمين التحدي المتمثل في اتباع نهج كلي ومتكامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مشيرين إلى أن المطالبة بالتكامل ستكون أكبر في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستفيد البلدان النامية من اتساق السياسات والدعم الذي تتلقاه من الشركاء في سعيها إلى تحقيق التوازن بين الأولويات والقدرات الوطنية القائمة ومطالب أهداف التنمية المستدامة وتنوع العناصر الفاعلة والمبادرات الإنمائية على نحو متزايد. ومن المجالات المحددة التي يتعين تحسينها المجال المتعلق بضرورة تحقيق تكامل أفضل بين تخطيط التنمية والميزنة. واقتُرح أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الانمائية المساعدة في بناء قدرات البلدان على اعتماد وتعزيز نُهج متكاملة لإدارة التنمية تغطي جميع مراحل دورة السياسات.

- التنفيذ على الصعيد الوطني. أقر المساهمون بأنه لا بد من إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وترجمتها إلى نتائج على الصعيد المحلي، وذلك يبدأ بتقييم درجة المواءمة بين البرامج والسياسات الوطنية القائمة وخطة عام ٢٠٣٠. وأشار المشاركون أيضا إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تكثيف الشراكات دعما للخطط القطرية، بما في ذلك الشراكات مع الشركاء المحليين الذين غالبا ما يكونون بمثابة نقطة وصل هامة مع الفئات التي قد يصعب على الحكومات الوصول إليها. واعتبرت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ضرورية، حيث دعا العديد من المشاركين في النقاش إلى

زيادة مشاركة النساء والشباب. وأشير أيضا إلى احترام المعايير والقيم الثقافية والاستفادة من المصادر المتنوعة لمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية باعتبارهما من الحلول لتحديات التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تسير وفق خطة قوية للدعوة في مجال السياسات وأن تتبع عملية للمساءلة المتبادلة، مع احترام المسؤولية الوطنية.
• المتابعة والاستعراض. شدد المساهمون على أهمية النهج التي تقوم على المشاركة في تتبع التقدم المحرز والتي تشرك المواطنين وأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال المساهمة في قاعدة الأدلة بالبيانات المناسبة وذات الصلة، باعتبار ذلك يمثل دعما إضافيا للتنمية الشاملة والمنصفة. وسيكون من المهم أن تكون البيانات مفتوحة ومتاحة لجميع المستعملين من أجل استعراض الاتجاهات والتحديات في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقدم أحد المساهمين مثالا مهما يتمثل في خدمة للتراسل بالأجهزة المحمولة من أجل جمع التعقيبات والبيانات من المواطنين. ويجري تحليل الردود المقدمة من المواطنين من خلال تلك الخدمة بصورة آنية وربطها على مستوى المقاطعات أو الدولة مع البيانات المستخدمة لتوجيه البرامج والسياسات واتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي.

دال - اتخاذ القرار بناء على الأدلة وتتبع التقدم المحرز

٤٧ - بغية تحقيق نتائج فعالة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، سيتعين على البلدان تطبيق نهج اتخاذ القرار بناء على الأدلة، وتتبع التقدم المحرز، وتعديل المسار حسب الاقتضاء. وسيستفيد هذا النهج من إدراج منهجيات التقييم في جميع مراحل تخطيط التنمية والتنفيذ واستعراض مجموعات البيانات المناسبة وتطويرها.

٤٨ - وساعدت الأهداف الإنمائية للألفية في التأثير على المناقشات المتعلقة بالتنمية العالمية عن طريق توجيه الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف نحو النواتج والنتائج التي يمكن للدول وللمجتمع الدولي قياسها. وركزت الاهتمام على النواتج في طائفة من القطاعات الإنمائية الرئيسية (الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين)، ونتيجة لذلك أصبح من الممكن حشد الميزانيات والموارد الأخرى وتقييمها من أجل قياس التقدم المحرز. وقد أسهم ذلك في

تعزيز النهج القائم على الأدلة في صياغة سياسة التنمية المستدامة، وقدم توجيهات بشأن كيفية ترجمة الالتزامات المعيارية إلى حلول قابلة للتنفيذ.

٤٩ - وسيساعد رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات استنادا إلى البيانات والتحليلات الإحصائية بصورة دورية على ضمان اتباع نهج منتظم لتحديد أهمية السياسات والبرامج وكفاءتها وفعاليتها. غير أن تحديد العلاقة السببية كجزء من تقييم الأثر لا يكون مباشرا دائما. فعادة ما تكون العمليات السياساتية معقدة وتخص سياقات بعينها، مما يجعل الإسناد أمرا صعبا. وسيحتاج الأمر إلى الأخذ بممارسات مبتكرة في تقييم التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة، كما سيلزم الاستثمار بشكل كاف في بناء القدرات الكفيلة بالقيام بذلك على الصعيد الوطني. ويمكن التركيز في البحوث وأنشطة التعاون الإضافية التي تجري من أجل تطوير أساليب مبتكرة للرصد والتقييم على قضايا حددتها الدول الأعضاء بالفعل بوصفها من القضايا التي يصعب تتبعها وتقييمها، من قبيل مسألة التلوث البحري.

٥٠ - وستكون الدراسة المتأنية للظروف والقيود الأولية هامة في تحديد التدخلات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج الممكنة. ولذلك، لا بد من اتباع نُهج متمايزة لدعم وتقييم التقدم المحرز. فبالنسبة للبلدان التي أوشكت على تحقيق أهداف محددة، قد يكون من المفيد التركيز على الثغرات المستمرة في الموارد أو القدرات، التي يمكن أن تحد من التحقيق الكامل. أما بالنسبة للبلدان والمناطق التي هي أبعد عن تحقيق الهدف، فإن اتباع نهج متسع القاعدة تجاه إحراز التقدم ورصد وتيرته قياسا إلى خطوط الأساس الخاصة بها سيكون مقياسا مفيدا للأداء. ويجب تعديل دورة السياسات باستمرار لإدراج المعلومات الجديدة المستقاة من عمليات الرصد والتقييم وتجنب تكرار نفس الأخطاء.

رابعا - تحقيق النتائج من خلال تنشيط الشراكة العالمية

٥١ - تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بالالتزامات التي قطعت في إطار خطة عام ٢٠٣٠، إلا أن جميع الجهات الفاعلة تضطلع بأدوار هامة في تحقيق تلك الالتزامات. وسيتطلب تحقيق النتائج تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٥٢ - وأحد أوجه القصور الملموسة في الأهداف الإنمائية للألفية هو عدم وجود استراتيجيات أو مسارات للتنفيذ، بما في ذلك نوع ومستوى الموارد اللازمة لدعم تحقيق هذه الأهداف. وقد استوعبت خطة عام ٢٠٣٠ هذا الدرس، على نحو ما يظهر في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

والغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ومن الخطوات بالغة الأهمية لإطلاق هذه الموارد التأكد من أن جميع الشركاء يفهمون أن الاستثمار في دعم أهداف التنمية المستدامة هو اقتراح مفيد للجميع. وتمثل خطة عمل أديس أبابا جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتقدم سياسات وإجراءات ملموسة لدعم تنفيذها.

٥٣ - وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة القيام باستثمارات كبيرة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وتتطلب هذه الخطة تعبئة موارد كبيرة، تقدر بترليونات الدولارات. إلا أن العديد من تلك الموارد متوفر بالفعل وينبغي تعبئته من مصادر محلية ودولية، وكذلك من القطاعين العام والخاص.

٥٤ - ويلزم القيام في القطاعات الحيوية، من قبيل الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باستثمارات طويلة الأجل تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويصح هذا الأمر بشكل خاص في البلدان النامية. ويمكن تشجيع الإصلاحات في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إبرام اتفاقات جديدة على أساس مبادئ الاستثمار التي تعزز التنمية المستدامة.

٥٥ - وترتبط نظم حقوق الملكية الفكرية ارتباطا جوهريا بخطة عام ٢٠٣٠، نظرا لما تقدمه هذه النظم من إسهامات في القطاعات الابتكارية في البلد وما تولده من استثمارات في مجالي البحث والتنمية. ويشكل وجود نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية عنصرا رئيسيا في تهيئة بيئة قادرة على دعم اعتماد التكنولوجيات والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا المجال، تعتبر أوجه المرونة التي تشكل جزءا من نظام الملكية الفكرية أداة هامة يتعين على الدول النظر فيها، في قطاع الصحة العامة على سبيل المثال.

٥٦ - وستكون المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لمساعدة أشد البلدان احتياجا على تحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من بذل جهود لكفالة تقديم هذه المساعدة في الشكل المناسب ولأكثر القطاعات ملاءمة للتمويل العام بشروط ميسرة. وبالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تفيد أكثر الفئات فقرا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتحديات الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحاجة إلى التمويل الخارجي لأقل البلدان نموا.

٥٧ - وتوسع خطة عمل أديس أبابا أيضا نطاق المناقشات بشأن الموارد المتاحة عن طريق التمويل الدولي العام. فقد شددت، على وجه الخصوص، على تنامي الحاجة إلى زيادة فعالية التعاون الدولي في مسألة الضرائب كجزء من الجهود المبذولة لتعبئة الموارد. فحالات التهرب من دفع الضرائب وتجنبها قد تَبين بصورة متزايدة أنها تحول موارد محلية كبيرة عن أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى

أن البلدان النامية تفقد سنويا ١٠٠ بليون دولار من الإيرادات الضريبية نتيجة تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من دفع الضرائب[٤].

٥٨ - وعلى الرغم من ضخامة الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة، فإن وسائل التنفيذ تتجاوز الموارد المالية بكثير. وينبغي للشراكة العالمية أن تستفيد من التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل وغيرها من العناصر التمكينية للإسهام في الجهود الوطنية التي تبذل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه العناصر وسائل التنفيذ الهامة، مثل بناء القدرات على نطاق واسع في البلدان النامية، واتباع ممارسات تجارية أكثر إنصافا، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمعارف إلى البلدان النامية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية. وفي حين تتناول الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والأقاليمية المتزايد عددها التي تبرم خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف المسائل الاجتماعية والإنمائية بدرجات متفاوتة، ينبغي بذل جهود أكثر تضافرا لكفالة اتساقها مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس.

٥٩ - وينشط بالفعل الكثير من الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف وشركاء التعاون الإنمائي في دعم وسائل التنفيذ. وفي السياق الجديد، تضطلع الشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين بدور رئيسي في تعزيز هذه الجهود وغيرها من جهود التنمية المستدامة. وينبغي لهذه الشراكات أن تكون شاملة للجميع، كما يجب أن تبنى على مبادئ وقيم ورؤية موحدة وأهداف مشتركة تتمحور حول الناس وكوكب الأرض. وينبغي أن تكون قائمة على النتائج وقادرة على دعم النهج المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات السياسة العامة. وينبغي تشجيع جميع الشركاء، بمن فيهم الجهات الفاعلة الجديدة ذات الصلة، على توجيه ما يقدمونه من مساعدة إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - وقد تم الإقرار بأهمية الشراكات الإقليمية والأقاليمية. فعلى وجه التحديد، يتيح ربط البرامج القطرية والإقليمية والعالمية منبرا مناسبا لمواجهة التحديات العالمية والعابرة للحدود. ويمثل البعد الإقليمي محورا رئيسيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لأنه يمكن أن يشكل حلقة تفاعل مهمة بين العمليات والمبادرات ونقطة وصل فيما بينها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيكون لهذا الأمر أهمية بالغة من حيث الاسترشاد به في تصميم استراتيجيات التنمية المستدامة، ورصد واستعراض التقدم المحرز وتبادل أفضل الممارسات.

(٤) *World Investment Report 2015* (United Nations publications, Sales No. E.15.II.D.5).

خامسا - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٦١ - تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في دعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج. وتستطيع المنظمة الاضطلاع بهذا الدور بأكبر قدر من الفعالية عن طريق ربط الأبعاد النظرية والمعيارية والتنفيذية لعملها على نطاق المنظومة بأسرها وعن طريق تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لبناء القدرات وتحسين جمع البيانات وتحليلها. وللقيام بذلك على نحو فعال، يجب مراعاة أهداف التنمية المستدامة في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٦٢ - وسوف يشكل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحديا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يدفعها إلى أن تتكيف مع العقلية السائدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتبني المبادئ الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ في أساليب عملها. ويجب أن تظل النتائج هي القوة الدافعة لدعم الأمم المتحدة للحكومات الوطنية. وتنشأ نتيجة طبيعة الأهداف العالمية والمتكاملة وغير القابلة للتجزئة مطالب جديدة تتعلق بمعالجة أوجه الترابط بين التحديات التي تشهدها التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، فضلا عن السلام والأمن وحقوق الإنسان. وسوف تترتب على ذلك آثار كبيرة بالنسبة إلى أسلوب عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بأمور تتفاوت ما بين محور تركيز البرامج القطرية وسبل ممارسة الأعمال في مختلف الكيانات.

ألف - تحسين التنسيق والترابط والتكامل

٦٣ - تستدعي خطة عام ٢٠٣٠ بشموليتها وتعقيداتها دعما متكاملا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولا تقدر وكالة واحدة، بمفردها، أن تدعم كليا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل يلزم أن تتعاون جميع كيانات الأمم المتحدة فيما بينها ومع سائر الشركاء في التنمية من أجل تقديم دعم متسق ومتكامل. وقد أوجدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من الممارسات الجيدة من أجل تعزيز التنسيق، ولا سيما من خلال مبادرة ''توحيد الأداء''.

٦٤ - وتحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحسين طريقة عمل كياناتها المعنية معا. ويشمل ذلك تحسين اتساق خططها الاستراتيجية وأطر النتائج والإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ من أجل تحسين قياس النتائج التي يتم التوصل إليها على نطاق المنظومة ككل. ودعما لزيادة الاتساق، طلبت الدول الأعضاء إجراء حوار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل، من أجل الإسهام في الأعمال التحضيرية لاتخاذ القرار المقبل المتعلق باستعراض السياسات الشامل

الذي يجري كل أربع سنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)، بغية كفالة أن تكون منظومة إنمائية للأمم المتحدة قادرة على تحقيق الطموحات المبينة في خطة عام ٢٠٣٠. وقد أنجزت المرحلة الأولى من الحوار في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، والمرحلة الثانية جارية وسوف تكتمل بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وتقوم الدول الأعضاء، من خلال ذلك الحوار وغيره من الوسائل، بإيضاح توقعاتها بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من حيث الوظائف والتمويل والإدارة والترتيبات التنظيمية والقدرات والآثار والشراكات.

٦٥ - وفي دراسة استقصائية للدول الأعضاء أجريت بخصوص التقرير المعد لعام ٢٠١٦ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ذكر بوضوح المجيبون من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أنهم يتوقعون أن تعطي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأولوية العليا لتعزيز القدرات الوطنية، لا سيما في مجالات الرصد والاستعراض والتقييم. كذلك اقترحت الدول الأعضاء أولويات إضافية على الصعيد الوطني يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تلبيتها بشكل جماعي، ومنها تحسين التنسيق فيما بين كيانات المنظمة، والتنسيق على نحو أوثق مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المحليين، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج.

٦٦ - وتعمد البلدان فعلا إلى طلب المساعدة من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية لدعم العمليات الوطنية التي تجري لتحديد الأولويات والسياسات والبرامج المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠. ويلزم تطوير طبيعة الدعم الذي تنسقه الأمم المتحدة. وقد يؤدي ذلك إلى التركيز بشكل أقل على المشاريع وإيلاء المزيد من الاهتمام للمشورة المتخصصة في مجال السياسات، وتطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية، واعتماد أساليب أكثر فعالية لرصد التقدم المحرز. وقد يظل الدعم البرنامجي المباشر مهما بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٦٧ - وتبرز المسائل المتعلقة بدعم التكامل بين السياسات والمسائل المتصلة بالبيانات وتطوير القدرات باعتبارها مجالات رئيسية لتحسين تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وهو ما يقتضي أن تتحلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بمجموعة من المعارف والخبرات ذات الصلة. وسيلزم أيضا إقامة شراكات أقوى داخل الأمم المتحدة وخارجها من أجل ترجمة السياسات المتكاملة إلى برامج فعالة، وجمع البيانات وتحليلها، وبذل جهود للمتابعة والاستعراض.

٦٨ - ولا بد من الاستمرار في تطوير قدرة الحكومات على توليد البيانات واستخدامها بفعالية، بما في ذلك البيانات المصنفة، من أجل التخطيط ورسم السياسات. ويمكن أن توفر

شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالعمل على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، دعما مباشرا ومحدد الهدف للدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات الرصد.

٦٩ - وفي أثناء عملية الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، يجب أن يستمر دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في الوقت الذي يتم فيه اعتماد أساليب جديدة للعمل. فكيانات الأمم المتحدة في طور التكيف مع البيئة الجديدة، ويعمد العديد منها إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في الاستراتيجيات التنظيمية وخطط العمل. وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على نطاق المنظومة ككل، استراتيجية لتعميم خطة عام ٢٠٣٠ والتعجيل بها ودعم السياسات المتبعة بشأنها. وهذه الاستراتيجية هي أداة مؤقتة تستهدف الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والشركاء في التنمية، وتقدم التوجيه من أجل تعبئة المعارف والخبرات لمساعدة البلدان في المرحلة الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يقوم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة بتيسير مراجعة التوجيهات ومجموعة الأدوات القائمة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تحسين مواءمة عمل الأمم المتحدة المشترك مع إطار الأهداف الجديدة.

٧٠ - ويمكن دعم هذه الجهود من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشترك فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وقد استند وضع خطة عام ٢٠٣٠ جزئيا، إلى الشراكات العديدة التي أطلقتها الأمم المتحدة في مجالات شاملة لقطاعات متعددة، ومنها على سبيل المثال آلية الأمم المتحدة للمياه، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وقد ساهمت هذه الشراكات إلى حد كبير في الابتكار وتوافق الآراء مما أدى إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وسوف تظل أدوات فعالة للشراكات تتيحها منظومة الأمم المتحدة أثناء التنفيذ.

باء - تعزيز الطابع العالمي بتحقيق نتائج في مختلف السياقات الوطنية

٧١ - يتمثل أحد أكبر التحولات من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة في الانتقال من خطة تركز على أشد البلدان فقرا إلى خطة تحدد الأهداف والغايات لجميع البلدان. ولئن كان هذا أمراً جديراً بالترحيب في إطار الجهد المتجدد المبذول على صعيد عالمي بحق من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فإنه يطرح أيضا أسئلة جديدة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ودورها في دعم تغيير السياسات، ودعم الشراكات، ووضع القواعد والمعايير في البلدان المتقدمة النمو.

٧٢ - وأيا كانت الظروف القطرية، فإن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مدعوة لفهم مختلف السياقات الوطنية بدرجة أكبر من ذي قبل والعمل في إطارها. ويجب الاستناد بشكل قوي فيما يقدم من دعم للسياسات وفيما يضطلع به من أنشطة إلى القواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك القواعد والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تنطبق على جميع الدول، بصرف النظر عن وضعها الإنمائي. وقد تكون التصنيفات القطرية التقليدية قد فقدت الكثير من قيمتها في سياق هذه الخطة المتكاملة العالمية التي تسلم بأن كل بلد يواجه مزيجه الخاص من شح الموارد وأوجه الضعف في التنمية.

٧٣ - وعلى الرغم من أن غايات التنمية المستدامة وأهدافها موجهة لجميع البلدان، فإن المطالب القائمة على الصعيد الوطني سوف تحدد مشاركة منظومة الأمم المتحدة وتعاونها في دعم التنفيذ. ونتيجة لذلك، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضع نماذج متمايزة، ولكن منسقة، للوجود القطري بغية تنفيذ الأهداف بحيث تلبي على نحو فعال احتياجات البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة التي تستفيد من البرامج. ولكن ينتظر من جميع البلدان أن ترصد التقدم المحرز في التنفيذ وأن تشارك في عمليتي المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

٧٤ - ويلزم أيضا أن تركز منظومة الأمم المتحدة اهتمامها على تعزيز الصلة بين التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية. وسيلزم تحسين التكامل بين هذين المجالين استجابة للخطة العالمية لعام ٢٠٣٠ التي تهدف إلى عدم إغفال أحد، ويشمل ذلك المتضررين من النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. فتلك الحالات يمكن أن تعكس بسرعة مسار مكاسب التنمية نتيجة الصدمات النظامية المفاجئة، أو بسبب الآثار المتراكمة لعوامل الإجهاد، مثل انتشار الفقر، والتدهور البيئي، وشح الموارد، وتغير المناخ، وانعدام المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تكون العمليات الإنسانية والإنمائية أوثق ارتباطا لكي تحقق أقصى قدر ممكن من التآزر في الجهود التي تبذل في إطار كل منها، ولكي تعكس بشكل أنسب التحول النوعي نحو الاستدامة.

سادسا - دعم منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنفيذ

٧٥ - يشكل تقييم مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عنصرا حاسما في بلوغ تلك الأهداف، وستكون منظومة الأمم المتحدة الحكومية الدولية مسؤولة عن ذلك على الصعيد العالمي، من خلال الهيكل المتفق عليه للمتابعة والاستعراض. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على وجه الخصوص، دور هام في التنسيق واستعراض السياسات والحوار

وتحديد مقاييس فعالة للتقدم المحرز لأغراض المتابعة والاستعراض. وهذه الإجراءات يمكن أن تحفز التنمية المستدامة من خلال تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالتنفيذ، ودعم الجهود المبذولة لتعبئة الموارد.

٧٦ - وستستخدم منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأدوات القائمة والأدوات الجديدة لكفالة القيام بعمليات متابعة واستعراض قوية، وسيكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد سنويا تحت رعاية المجلس وكل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة، بمثابة منبر مركزي. وسيشرف المنتدى على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وفقا للولايات القائمة. وسييسّر تبادل المعارف والخبرات، ويوفر القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيجمع أيضا أصحاب المصلحة المعنيين معا، ويجري استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز ويعزز اتساق السياسات على جميع المستويات.

٧٧ - ووفقا لخطة عام ٢٠٣٠، ستدعم اللجان الفنية التابعة للمجلس، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات الأخرى، الاستعراضات المواضيعية التي ستجرى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة، بهدف إبراز طبيعة الأهداف المترابطة والمتكاملة. وستحتاج الهيئات الفرعية للمجلس والهيئات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى إلى التفكير في كيفية تأثير خطة عام ٢٠٣٠ في ولاياتها ومجالات عملها، وتقييم الخيارات المتاحة لكفالة أن يتسنى من خلال خططها وأساليب عملها تقديم مدخلات طوعية إلى المنتدى، حسب الاقتضاء، وضمان التفاعل اللازم مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار خطة عام ٢٠٣٠ (انظر A/70/684). وبالإضافة إلى ذلك، سيسترشد أيضا في أعمال المتابعة والاستعراض على نطاق العالم بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والتقرير المرحلي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٧٨ - ويهدف منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية إلى استعراض التقدم السنوي المحرز فيما يتعلق بتنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز التنسيق الدولي للقيام بأي إجراءات تصحيحية لازمة. واسترشدت الدورة الافتتاحية للمنتدى التي عقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بالنسخة الأولى من تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وقد أجرت فرقة العمل، في ذلك التقرير، مسحا للالتزامات ومجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا ووصفت كيفية رصد التنفيذ في المستقبل. وركزت فرقة العمل،

لدى عرض إطارها للرصد، على مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا وأبرزت على وجه التحديد البيانات اللازمة لدعم إطار الرصد.

٧٩ - فللمتابعة والاستعراض أهمية حيوية في تعقب التقدم المحرز والتعلم من النجاحات والإخفاقات في التنفيذ وتكييف استراتيجيات التنفيذ الوطنية وأهدافها. وهذا يمكن أن يساعد على دفع عجلة التقدم، وليس مجرد قياسه. فالحوار المفتوح الذي تقوده الدول والذي يعقد مع الشركاء الآخرين سيساعد على بناء حلول أكثر استدامة وضمان أن يظل مستوى الطموح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرتفعا. وفي الوقت نفسه، ينبغي في إطار هذه الفترة الأولية من التنفيذ أن يتسم أصحاب المصلحة بالواقعية ويتحلوا بروح بناءة في التعامل مع عمليات المتابعة والاستعراض في وقت مبكر جداً من فترة التنفيذ بينما لا يزال وضع خطوط الأساس جاريا.

٨٠ - وفي وسع المجلس مع ما يتيحه من منظور واسع، باعتباره منظومة مؤلفة من لجان فنية وإقليمية وهيئات للخبراء، الاضطلاع بدور قيادي في النهج المتكامل المتبع إزاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. وسيلزم تعزيز الاتساق والتنسيق بدرجة أكبر بين مختلف كيانات المجلس. ويمكن للمجلس أن يستفيد من عمله في وضع القواعد والمعايير بتوسيع قاعدته المعرفية من خلال عمل محدد الأهداف فيما يتعلق بالطابع العالمي، وتكامل السياسات، وعدم إغفال أحد، فضلا عن القضايا الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكمثال على ذلك، ستسعى البلدان إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين القطاعات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الاسترشاد في ذلك بدراسات وتحليلات عالية الجودة تجريها في هذا الصدد منظومة المجلس التي تحدد الروابط بين الأهداف والتدابير من أجل تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر الإيجابية.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - آثار تنفيذ خطة لعام ٢٠٣٠ تفضي إلى التحول

٨١ - إن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب معالجة الأعمال غير المنجزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري أن تنبني الجهود على روح التضامن على الصعيد الدولي وفيما بين الأجيال.

٨٢ - ومن المطلوب توافر قيادة مستدامة قوية وإرادة سياسية لشحذ الهمم من أجل العمل. وينبغي أن تصمم خطط التنفيذ على جميع المستويات، مع تحديد المعالم الرئيسية ومشاركة المواطنين والشركاء من الحكومة والمجتمع ككل.

٨٣ - ويشكل تكامل السياسات واتساقها وسيلتين هامتين لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي السعي إلى تحقيقهما، اعترافاً بتنامي الترابط عبر الحدود الوطنية والقطاعات المواضيعية.

٨٤ - وينبغي أن يُستفاد من الهياكل والآليات القائمة من أجل التنسيق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وأن يجري تكييفها مع احتياجات خطة عام ٢٠٣٠.

٨٥ - ومن المسلم به في خطة عام ٢٠٣٠ أن جميع البلدان تواجه تحديات تتعلق بالاستدامة وعدم المساواة والضعف والقضاء على الفقر، وبالتالي ستحتاج جميع الحكومات إلى البت في كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط والسياسات الوطنية، وكذلك في استراتيجيات التعاون الإنمائي.

باء - التنفيذ على الصعيد الوطني

٨٦ - سيتعين على البلدان أن تستفيد من زخم إنجازاتها في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك من استراتيجيات التنمية المستدامة وآليات التنسيق الحالية، وأن تُعد استجابات وطنية طموحة وقابلة للتنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تواصل التنفيذ عن طريق تعزيز صكوك وأدوات التخطيط والتمويل، والاستفادة من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٨٧ - وسيكون ضمان ما يكفي من الحيز السياساتي ضروريا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على أساس النماذج الإنمائية والنهج السياساتية وأشكال التعاون الإنمائي المتماشية مع الظروف الوطنية، مع الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية.

٨٨ - وتحتاج البلدان إلى تطبيق تدابير متعددة الأبعاد لمواجهة الفقر والحرمان، فضلا عن زيادة استخدام البيانات المفصلة عن النتائج الإنمائية، من أجل معالجة التفاوتات الهيكلية الأساسية.

٨٩ - ووجود مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، تتسم بالشفافية وتخلو من الفساد أمر ضروري من أجل تيسير تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٩٠ - ويمكن تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة من خلال الحوكمة الرشيدة والشفافة على الصعيدين الوطني والعالمي، فضلا عن مراعاة البلدان للآثار التي يمكن أن تحدثها السياسات خارج حدودها.

جيم - الشراكة على الصعيد العالمي ووسائل التنفيذ

٩١ - يشكّل تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ووجود شراكات بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة تشمل جهات معنية فاعلة جديدة عناصر رئيسية تساهم في خطة عام ٢٠٣٠.

٩٢ - وستكون الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين مدفوعة بأدوار وواجبات ومعايير واضحة المعالم لكفالة الشفافية والمساءلة.

٩٣ - وتتطلب الأهداف الإنمائية المستدامة تحولا إلى التفكير في جميع وسائل التنفيذ من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فهناك احتياجات تمويلية كبيرة وجديدة، كما يلزم الإفراج عن الموارد القائمة دعما لخطة عام ٢٠٣٠، وفي الوقت نفسه يلزم أن توجه التكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة على نحو أفضل صوب تحقيق التنمية المستدامة.

٩٤ - وليس هناك بديل عن الوفاء بالالتزامات القائمة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وقيام شراكة عالمية أوسع نطاقا من أجل التنمية المستدامة. فالمساعدة الإنمائية الرسمية ستظل ذات أهمية بالغة بوجه خاص في البلدان التي تمر بظروف خاصة.

دال - منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٩٥ - ستحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ضمان الدعم المتكامل والمتسق للتنفيذ على جميع المستويات من خلال التكيف مع أساليب عمل وتنفيذ جديدة وتحسين التمويل والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والإبلاغ على نطاق المنظومة.

٩٦ - وستستدعي الحاجة أن تعمل الأمم المتحدة في سياقات متنوعة وأن تكون أكثر فعالية في البلدان التي تمر بظروف خاصة، حيث توجد أكبر الثغرات في الموارد والقدرات.

٩٧ - وقد أخذ الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الحكومات من أجل تكامل السياسات والمسائل المتصلة بالبيانات وتنمية القدرات يمثل أولوية من الأولويات الرئيسية المستجدة.

٩٨ - وينبغي أن تساعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية من أجل كفالة إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، وكفالة استخدامها.

٩٩ - وينبغي أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها على تعزيز الصلة بين التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

هاء - منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٠ - سيؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما في التنسيق واستعراض السياسات والحوار. وينبغي أن يوفر المجلس مقاييس فعالة لأغراض المتابعة والاستعراض من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومنتداه المعني بمتابعة تمويل التنمية، والأجزاء المكونة لمنظومته، ولجانه الفنية ومنتدياته.

١٠١ - وينبغي لمنظومة المجلس التوسع في دمج عمل اللجان الفنية والهيئات الفرعية الأخرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها.

١٠٢ - وينبغي أن تسهم منظومة المجلس بتحليلات وتوصيات سياساتية بشأن المسائل الجديدة والناشئة وبشأن الطابع العالمي، وتكامل السياسات، وعدم إغفال أحد.